رد دولة قطر بشأن القرار (28/80) المعنون "الشفافية في التسلح"

بالإشـــارة إلى القرار رقم (28/80) المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بشـــأن (الشـــفافية في التســـلح)، تؤكد دولة قطر التزامها بالمبادئ الدولية ذات الصـــلة، وتوضح ما يلي:

أولاً: السياسة الدفاعية لدولة قطر:

تؤكد دولة قطر على أن حيازتها من الأســـلحة تقتصـــر على الأســـلحة التقليدية وبالحد الأدنى اللازم لضمان حماية أمن الدولة وسلامة أراضيها، وصون سيادتها الوطنية، والحفاظ على الاستقرار الداخلي.

ولا تنتهج دولة قطر سـياسـة تكديس الأسـلحة، بل تسـعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن والتنمية، من خلال ترشيد استيراد الأسلحة التقليدية، وتوجيه الجزء الأكبر من الموارد نحو التنمية المستدامة، ودعم تنفيذ رؤية قطر الوطنية 2030 التي ترتكز على بناء الإنسان وتعزيز الاقتصاد.

ثانياً: الالتزام بالاتفاقيات والآليات الدولية:

تحرص دولـة قطر على التعاون مع الشـــركاء الدوليين في مجال الرقابـة على الأسـلحة، ومن ذلك التنسـيق مع الدول المشـاركة في اتفاقية فاسـنار بشـأن مراقبة تصـدير ونقل الأســـلحة التقليدية، ومتابعة التحديثات المســـتمرة في قوائم الســـلع والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج، وتعزيز تبادل المعلومات بما يدعم الشفافية الدولية.

ثالثاً: الإطار القانوني لتنظيم الأسلحة:

تخضـع حيازة واسـتخدام الأسلحة في دولة قطر لإطار قانوني صـارم، حيث تقتصـر حيازة الأسـلحة الخفيفة على الجهات العسـكرية والأمنية المختصـة، وتنظم حيازة الأسـلحة للأفراد وفق قانون الأســـلحة والذخائر والمتفجرات رقم (14) لســـنة 1999، وتعديلاته بالقانون رقم (26) لسنة 2010.

تم إصـــدار اللائحة التنفيذية بموجب القرار الوزاري رقم (30) لســـنة 2013، ويهدف هذا الإطار إلى فرض قيود دقيقة على منح التراخيص، وتنظيم عمليات التداول والإتجار بالأسلحة، والحد من أي استخدام غير مشروع للأسلحة.

رابعاً: الرقابة على نقل وتجارة الأسلحة:

تلتزم دولة قطر بمبادئ الشـــفافية في تجارة ونقل الأســـلحة، حيث تطبق قانون الجمارك رقم (40) لسـنة 2002 وذلك لضـبط المنافذ الحدودية، وتفرض إجراءات رقابية مشددة لمنع دخول أو خروج الأسلحة غير المصرح بها، وتعتمد على أنظمة تفتيش ورقابة حديثة لضمان الامتثال.

خامساً: بناء القدرات والتوعية:

تولي دولة قطر أهمية كبيرة لتعزيز الكفاءة المؤسـسـية في هذا المجال، من خلال تنظيم ورش تدريبية وبرامج تأهيل للعاملين، وتطوير القدرات في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا الإطار.

سادساً: الشفافية ركيزة للسلم والأمن الدوليين:

ترى دولة قطر أن الشـفافية في مجال التسـلح تمثل أداة أسـاسـية لبناء الثقة بين الدول، وعنصراً داعماً للاستقرار الإقليمي والدولي، ووسيلة فعالة للحد من سباقات التسلح. وتؤكد التزامها المستمر بدعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية، والحد من انتشار الأسلحة، وتحقيق الأمن والسلم الدوليين.